البحث الأول :

آليات مقترحة لقبول طلبة الدراسات العليا في ضوء اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية الأردنية

إعداد :

أ.د. جودت أحمد سعادة

أستاذ جامعي متقاعد - جامعة الشرق الأوسط/الأردن

د. عبدالله كرّيم القضاة

جامعة الزرقاء / الأردن

آليات مقترحة لقبول طلبة الدراسات العليا في ضوء اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية الأردنية

أ.د. جودت أحمد سعادة
أستاذ جامعي متقاعد – جامعة الشرق الأوسط/الأردن
د. عبدالله كريّم القضاة
جامعة الزرقاء / الأردن

• **المستخلص**:
هدفت الدراسة الحالية إلى اقتراح آليات لقبول طلبة الدراسات العليا في ضوء اقتصاد المعرفة، وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية. وقد تألف مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعةِ البلقاء إلتطبيقية الأردنية، خلال العام الجامعي ٢٠١٩ – ٢٠٢٠، في حين اختار الباحثان عينة عشوائية ممثلة للمجتمع حجمها (٢٢٧) عضو هيئة تدريس. ولتحليل بيانات الدراسة، استُخدِمت المتوسّطات الحسابيّة، والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين الأحادي، واختبار (ت) الإحصائي، ومعامل بيرسون، واختبار شيفيه. وأكدت النتائج النهائية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على أن درجة أهمية مهارات اقتصاد المعرفة، ودرجة أهمية فنيات تكنولوجيا المعلومات، وشروط الالتحاق المقترحة اللازمة لقبول طلبة الدراسات العليا بجامعة البلقاء التطبيقية الأردنية، جاءت جميعها بدرجة مرتفعة. كما أظهرت النتائج أيضا وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) بين درجات الآليات المقترحة لقبول طلبة الدراسات العليا في ضوء اقتصاد المعرفة بجامعة البلقاء التطبيقية من وجهة أعضاء هيئة للتدريس فيها، تعزى لمتغير التخصص العلمي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) لدرجة آليات مقترحة لقبول طلبة الدراسات العليا في ضوء اقتصاد المعرفة في من وجهة أعضاء هيئة التدريس بجامعة البلقاء التطبيقية، تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية ،باستثناء مجال فنيات تكنولوجيا المعلومات، إذ أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥). وفي ضوء تلك النتائج أوصى الباحثان بضرورة إجراء دراسة ميدانية حول اقتراح آليات جديدة لتعيين أعضاء هيئة التدريس مستقبلا في برامج الدراسات العليا بجامعة البلقاء التطبيقية الأردنية، في ضوء اقتصاد المعرفة، من وجهة نظر عمداء الكليات **والمسؤولين** الكبار في الجامعة.

الكلمات المفتاحية : الآليات ، اقتصاد المعرفة ، والدراسات العليا.

Proposed Mechanisms for Accepting Graduate Students According to the Knowledge Economy from the Faculty Members' Point of Views at Jordanian Balqa Applied University

Professor Jawdat Ahmad Saadeh & Dr. Abdullah Krayem AL-quatah

Abstract

This study aimed at proposing mechanisms for accepting graduate students at Jordanian Balqa Applied University during the year of 2019-2020. The population of the study was consisted of (1344) faculty members working at the same university while the random sample was consisted of (227) members. To analyze the study data the two researchers used means, standard deviations, ANOVA, "t" test, Pearson Correlation Coefficient and Scheffe test. The final results of the faculty members' appreciations assured that the importance degree of knowledge economy, information technology techniques

and graduate students' admission requirements at Jordanian Balqa Applied University were high. The results also showed statistical significant differences at the level (0.05) between the grades of proposed mechanisms for accepting graduate students according to the knowledge economy, the importance degree of information technology techniques and the students' enrollment for higher studies, due to the specialty area and the faculty member academic rank. The two researchers recommended that a new field study should be conducted to propose new mechanisms for appointing new faculty members at the graduate studies programs of Jordanian Balqa Applied University according to the knowledge economy from the faculty deans' and higher administrators' point of views.

Keywords: Mechanisms ، Knowledge Economy , Graduate Studies

- **مقدمة**:

يعتبر النظام التعليمي جزءً لا يتجزأ من البناء الاجتماعي ككل، يتفاعل معه متأثرا به تارة ومؤثرا فيه تارة أخرى، ويعمل في الوقت ذاته على تحقيق الكثير من الأهداف المشتركة التي تفيد الطلبة والمجتمع في وقتٍ واحد. وهو إن لم يوفق في ضبط قدرته على الفعل والانجاز بما يضمن استمرار تطور ذلك المجتمع الذي ينتمي إليه الطلبة، فإن الوضع يتطلب إعادة النظر في الكثير من الأمور، مع إجراء صياغات أخرى تلبي حاجيات المجتمع الضرورية المختلفة.

ولا شك أننا أمام مسرح مفتوح لعالَمٍ مختلفٍ ومتغير، أهم ثوابته هو التجدد والمفاجآت والدهشة، وقانونه الحاسم هو تسارع معدلات الأداء والإبداع والحركة، ولايمكن اعتمادك لاعبا داخل مضماره إلا إذا تجلت قدرتك على الاستجابة والإضافة، وسرعة التفاعل والمبادرة مع العديد من القضايا أو الأحداث أو الموضوعات المهمة والمتنوعة. إنه عالمٌ لا يعبأ بالقاعدين من المتفرجين والمتلقين غير المشاركين الفاعلين، فهو عَالمٌ ليس لديه وقت للمماحكات والاستجداء والشفقة، إنه عالم مشغول بظواهره وإبداعاته واقتصاد المعرفة هو واحد من أهم هذه الإبداعات. إن المعلومات والمهارات اللازمة لمواجهة الغد تختلف بالضرورة عما يصلح للحياة في القرن الماضي. لذا، فإنه يتحتم عليها **أن** تعيد النظر في سياسات التعليم العالي بما يمكنها من مواجهة عدد من المشكلات، يتمثل أهمها في زيادة الإقبال على التعليم العالي بشكلٍ مطردٍ وسريع، وقصور المؤسسات في النظم الحالية عن استيعاب هذه الزيادة، حيث أخذت الأجيال الصاعدة تدق أبواب الجامعات في أعداد متزايدة من الطلبة (حبش،٢٠٠٠).

وتواجه الجامعات العربية بوصفها مؤسساتٍ أساسية في التعليم العالي، العديد من التحديات، بعضها خارجي يفرضها الواقع الدولي والتحولات العالمية الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والعلمية، والتي منها استحداث نظمٍ تعليميةٍ حديثةٍ مثل التعليم عن بُعد ، وتطور مجالات البحث العلمي، وتزايد استخدام الوسائط الالكترونية في الجامعات، وزيادة التعاون العلمي بين مؤسسات

التعليم العالي، وتدويل التعليم، وبعضها الآخر مجموعة التحديات الداخلية الخاصة في المجتمعات المحلية التي تقدم هذه الجامعات خدماتها فيها، والتي منها ضعف الطاقة الاستيعابية لهذه المؤسسات، وصعوبة التكيف مع متطلبات السوق في هذه المجتمعات، وضعف مخرجات المؤسسات المتمثلة في **الأعداد** الهائلة من الخريجين غير الملائمين لمستجدات العصر، في ظل تغيير طبيعة مهن المستقبل وأشكالها.

إن التعليم الجامعي لم يعد ترفاً ثقافياً بل هو **وسيلةً** لتقدم المجتمع ورقية وتطوره. فالجامعات تمثل مؤسساتٍ علميةٍ وتربويةٍ ذات مستويات رفيعة تتركز مهامها الرئيسة في إعداد الكوادر المؤهلة كي تستلم مراكز قيادية في مختلف المجالات الموجودة في المجتمع، بالإضافة إلى **إجراء** البحوث النظرية والتطبيقية التي تتطلبها عملية التقدم العلمي والتكنولوجي في المجتمع الموجودة فيها، والعمل على خدمته من خلال أنشطةٍ علميةٍ متنوعة. ولا يتوقف التعليم العالي عند الحصول على الشهادة الجامعية الأولى، بل يمتد ليشمل التعليم والنمو العلمي المستمرين بعدها، وذلك من خلال ما يعرف بالدراسات العليا، التي تمثل قمة التعليم العالي وعقله الواعي، **وذلك** نظراً لما تقوم به من دورٍ فعالٍ في تحقيق أهداف سوق العمل من جهة، وفي دفع النظام الثقافي للمجتمع بصفةٍ مستمرةٍ نحو المستقبل من جهةٍ ثانية (زاهر ،١٩٩٨).

وكما هو متعارف عليه، فان برامج الدراسات العليا تزود الدول والمجتمعات بالمفكرين والعلماء الذين يسهمون إسهاما فاعلا في إنتاج التراث العلمي والثقافي، ونقله وتطويره، والإسهام في تطوير البحث العلمي، ونقل المعرفة الإنسانية، والمساعدة في سد احتياجات الجامعات من الكادر التدريسي المتخصص(الرشيد وأخرون، ١٩٩٠).

ويرى عبد الموجود (١٩٩٤) أن الأصل في الدراسات العليا يتمثل في أنها تشكل فرصة تعليمية لأصحاب الاستعداد والقدرة والميل نحو مزيد من التعليم والتدريب، مما جعلها ترتبط بالأفراد أنفسهم، وتوصف بأنها عبارة عن خبرةٍ ذاتيةٍ دافعها الرغبة في النمو. ومع ذلك، فإن العوامل الاقتصادية وزيادة عدد الطلبة، وتضخم إعداد الحاصلين على الشهادات العليا بشكل واضح، جعل الدراسات العليا غير ذاتية، وأصبح التركيز **فيها يتم** بالدرجة الأساس على التحصيل **بدلاً** من التفكير، وأصبح الامتحان هدفاً للخروج من زحام الدراسة.

وتمثل الدراسات العليا، إحدى أهم الوسائل العلمية المبنية على أسسٍ صحيحة لتنمية الشخصية العلمية القادرة على مواجهة المشكلات المجتمعية، وحلها باستخدام الأصول المعرفية وطرائق البحث المتعددة. كما يعتمد تقدم الأمم أو تأخرها في شتى مناحي الحياة العصرية، على مدى توظيف الدراسات العليا

كمحركٍ رئيس لتوليد خبراتٍ علميةٍ وفنية، تستخدم البحث العلمي أساساً وقاعدة للابتكار التكنولوجي والإبداع الفكري، فلاقت الدراسات العليا في الجامعات بوجه عام الاهتمام الأكبر، وذلك لما لهذه المرحلة من أهميةٍ كبيرةٍ في رفد البحث العلمي ورفد المجتمع وسوق العمل بالركيزة الأساسية التي تعمل على تطوير الدراسات العليا وتقدمها لمواكبة متطلبات التقدم العلمي (Maniglio, 2018). ومن أجل ذلك **كله**، تزايد الاهتمام بالدراسات العليا، فأخذت الأمم تتسابق من أجل إحراز مزيدٍ من التقدم في التخصصات كافة عن طريق الدراسات العليا. وتُعد الدراسات العليا الجزء الحيوي من مهام الجامعات في العالم التي تؤهل **الملتحقين بالجامعة** وكوادر البحث العلمي بالدرجة الأولى، فكلما كانت الدراسات العليا رصينة، كان إعداد الباحثين أيضا رصينا، وكانت طبيعة الممارسة العلمية أكثر موضوعية وإنتاجا للمعرفة الإبداعية.

وتعتبر قضية القبول بالجامعات من القضايا الشائكة التي تواجه المسؤولين عن التعليم الجامعي والمهتمين بالتخطيط له في دول العالم كافة. وحيث أن المد الطلابي مستمر في غالبية دول العالم، فإننا نجد أن اختيار أفضل المرشحين للدراسة بالجامعات قد أصبح مع كل ما يفرضه من صعوبات ونتائج، مشكلة تحتل المكانة الأولى في الأهمية أمام المسؤولين عن التخطيط للتعليم بصفةٍ عامة، والمهتمين بالتخطيط للتعليم الجامعي والعالي على وجه الخصوص (Temple, 2013). ولا ترتبط سياسة القبول للتعليم بالجانب التعليمي فحسب، ولكنها ترتبط كذلك بالجوانب المجتمعية الأوسع. كما أنها إضافة إلى هذا، فهي ترتبط بأهداف التربية، وأهداف المؤسسة الجامعية، وقبل كل هذا وبعده بأهداف البشر أنفسهم.

وتتحدد المعالجة لسياسة القبول في الإطار المجتمعي الواسع بكل إيجابياته ومشكلاته وتحدياته وطموحاته، فالتعليم بما يُعرف عنه من عمقٍ اتصال بالمجتمع الذي تتشابك سياسته مع السياسات المجتمعية الأخرى كافة، وبخاصةٍ الجامعي منها، يتأثر أكثر من غيره بما يحدث على الساحة العالمية وما يرتبط بهذا من مجالات التقدم العلمي والتطور التكنولوجي من ناحية، والتقدم أو التخلف في المجال الاقتصادي وغيره من المجالات من ناحيةٍ ثانية، كما أنه في الوقت نفسه يُسهم أصلاً في عملية إحداثه **على أرض الواقع**.

لذا، أصبحت قضية تطوير التعليم الجامعي والعالي وتحسين مستواه ورفع كفايته والتحكم في تكلفته وحسن استثماره، من القضايا الرئيسة المثارة في عالمنا المعاصر، وذلك استجابةً لكل من تحديات التغير السريع في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتدفق المعرفة نتيجة للتقدم العلمي وتطبيقاته التكنولوجية. ونظراً لأن التطورات والتغيرات السريعة في القرن الحادي والعشرين

تلقي بظلالها على التعليم العالي والدراسات العليا، وتفرض عليهما تحدياتٍ كبيرةٍ تستوجب المواجهة وتحمل المسؤولية، تحقيقاً للتنمية المرغوب فيها، وصولاً إلى المستوى الحضاري المنشود، فقد أضحى الارتقاء بالتعليم العالي ومخرجاته مهماً للغاية ويلعب دوراً أساسياً في تحديد قدرته على تحقيق أهداف التنمية الشاملة المرغوب فيها(المنيع ،٢٠٠٢).

ويعتبر التعليم أهم مصادر تعزيز التنافس الدولي، خاصة في مجتمع المعلومات، وذلك على اعتبار أن التعليم هو مفتاح العبور لدخول عصر المعرفة وتطوير المجتمعات من خلال تنميةٍ حقيقيةٍ لرأس المال البشري الذي يعتبر محور العملية التعليمية التعلمية. ويعني ذلك، أن مجتمع اقتصاد المعرفة مرتبط بمفهوم مجتمع التعليم والذي يتيح الفرص العديدة للفرد حتى يتعلم كيف يعرف، وكيف يتعلم بهدف أن يعمل، وكيف يتعلم لكي يعيش مع الناس من حوله، وكيف يتعلم لكي يحقق ذاته. وتعتبر الجامعات دوماً مصدراً مهماً للعلوم ومنارة للتطوير والتقدم الاجتماعي، وقد أصبحت الجامعات في الوطن العربي ضرورية لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التحديث وإشاعة التنوير وتكوين العناصر البشرية المزودة بالمعرفة العلمية والقدرات والمهارات الفنية (عمار،١٩٨٧).

والولوج إلى الاقتصاد المعرفي يتطلب من الدول التخلص من القيود غير الضرورية والقوانين التقليدية، والتقاليد المقيدة للتطورات جميعها، فالدول والمجتمعات التي تتمتع بمستويات ثقافية عالية، وتمتلك القوانين المرنة هي الأكثر قدرة على التأثير والتأثر في الاقتصاد المعرفي. وهذا يتطلب بالدرجة الأساس التحول من اقتصاد رأس المال إلى الاقتصاد المعرفي، مما يعني ضرورة أن يولي النظام التعليمي الاهتمام المطلوب في هذا المجال، وذلك من خلال مرونة النظام التعليمي لتطبيق استراتيجية التحول إلى الاقتصاد المعرفي، وتطوير سياسات التعليم للتأكد من أن الطلبة جميعهم لديهم القدرة على التعامل مع تكنولوجيا المعرفة، ومهارات الحاسوب، والعمل على تزويدهم بالتجهيزات اللازمة من أجل تطوير قدراتهم ومهاراتهم في مجال تكنولوجيا المعرفة والاتصالات (القضاة، ٢٠٠٤).

• مشكلة الدراسة وأسئلتها:

شهد عقد التسعينيات من القرن العشرين المنصرم، توسعاً كبيراً بمنظومات التعليم العالي في الكثير من دول العالم، بعد أن أدركت حكوماتها الأهمية المتزايدة للتعليم العالي في جهودها المبذولة للنهوض ببلدانها، وإيجاد فرص عمل مناسبةٍ لمواطنيها، وتأمين منافسةٍ قويةٍ لمنتجاتها في الأسواق المحلية والعالمية، إذ أثبتت الوقائع أن المجتمعات المتعلمة أكثر قدرة من سواها بتحقيق معدلاتٍ تنمويةٍ عاليةٍ في جميع الميادين، والتصدي بفاعلية لحل المشكلات التي تواجهها، إذ

باتت التنمية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعلم والتقنية والمعرفة والقدرة على توظيف نتائجها. لذا، قامت هذه الحكومات باستحداث معاهد وكلياتٍ وجامعاتٍ حكوميةٍ وخاصة، لنشر التعليم العالي على أوسع نطاقٍ ممكن. كما شهد العالم حركة انتقال واسعة للطلبة من بلدٍ لآخر، طلباً للعلم والمعرفة والتزود بالمهارات التقنية، لاسيما من الدول الأقل تطوراً إلى الدول الأكثر تطوراً. واتخذت بعض الدول إجراءاتٍ لتشجيع طلبتها الحاصلين على شهاداتٍ من جامعاتٍ أجنبيةٍ بالعودة إلى بلدانهم للإسهام بتنفيذ خططها التنموية، وبناء صروح نهضتها وتقدمها ورقيها. وتحظى مرحلة الدراسات العليا باهتمامٍ بالغٍ لدى المسؤولين عن مؤسسات التعليم العالي باعتبارها قمة التعليم الجامعي، لما لها من دورٍ فاعلٍ في مواجهة متطلبات التنمية وتأهيل القيادات.

وقد تزايد الاهتمام بالدراسات المتعلقة بجودة الخدمات وقياسها، سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي أو المحلي، وقد ساهم العديد من الدراسات في وضع معايير علمية وعملية لقياس جودة القبول الجامعي. والجامعات نفسها تبني في العادة قراراتها في ضوء سياسات القبول، أو متطلبات الحصول على الشهادة في التخصصات المعرفية المختلفة، أو الحصول على التمويل اللازم من خلال الكشف عن نوعية أدائها الحقيقي (طناش، ٢٠٠٣).

ومن المعروف أن التوجهات الحالية والمستقبلية للتعليم على المستوى العالمي والعربي والمحلي، تتجه في الغالب إلى تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي، حيث أصبح ضرورة مُلحة لأنظمة التعليم، لكي يوفر اقتصاد المعرفة المرغوب فيه فرصاً وتحديات في استغلال القدرات التكنولوجية، والصناعات، والوظائف والأعمال الجديدة، وهذا يتطلب أفراداً يتميزون بصفاتٍ خاصةٍ مثل الإبداع، والإنتاجية الكبيرة، وسرعة التكيف مع التغيرات العالمية. وهذا في الواقع يجعل مؤسسات التعليم العالي تسعى نحو رفع جودة وكفاءة برامج الدراسات العليا في الجامعات، وذلك نظراً لتزايد عدد الطلبة الملتحقين بهذه البرامج وبسبب ما يترتب على هذه الدرجات العلمية من مسؤوليات نوعية مختلفة (الشيخ، ٢٠٠١).

لكل ما سبق، تتمثل مشكلة الدراسة في ضرورة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما مهارات اقتصاد المعرفة اللازمة لقبول طلبة الدراسات العليا بجامعة البلقاء التطبيقية الأردنية؟
- ما فنيات تكنولوجيا المعلومات اللازمة لقبول الطلبة في برامج الدراسات العليا بجامعة البلقاء التطبيقية الأردنية؟
- هل توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات إجابات العينة لسياسات القبول في الدراسات العليا بجامعة البلقاء التطبيقية الأردنية، تُعزى لمتغير (المستوى العلمي، والتخصص)؟

- ما الآليات المقترحة لقبول طلبة الدراسات العليا في ضوء اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية الأردنية؟

• أهمية الدراسة:

- تنبع أهمية الدراسة الحالية من وضع أو اقتراح آليات لقبول الطلبة في برامج الدراسات العليا بجامعة البلقاء التطبيقية الأردنية، وذلك للوقوف على مواطن الضعف في سياسات القبول الحالية ومحاولة تعزيزها ومعرفة مواطن الخلل فيها من أجل النهوض بعملية القبول، كي تكون ملائمة للتطورات التي تحدث داخل المجتمع. ومن المؤمل أن الجهات الآتية هي التي ستستفيد من نتائجها:
- وزارة التعليم العالي الأردنية، وذلك لتعميمها على الجامعات والاستفادة منها لقبول الطلبة في برامج الدراسات العليا على أنواعها.
- الجامعات الأردنية لمقارنتها مع آليات القبول الحالية والاستفادة منها قدر المستطاع في تطوير سياسات القبول المعمول بها حالياً.

• حدود الدراسة ومحدداتها:

تتمثل حدود الدراسة الحالية ومحدداتها في الآتي:

- الحدود المكانية: حيث تمّ تطبيق هذه الدراسة على جامعة البلقاء التطبيقية الأردنية.
- الحدود الزمنية: تمّ تطبيق هذه الدراسة خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي ٢٠١٩ -٢٠٢٠.
- الحدود البشرية : اقتصرت هذه الدراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية.

• مصطلحات الدراسة:

تتلخص أهم مصطلحات الدراسة الحالية في الآتي:

• الآليات:

مجموعة الإجراءات والطرق والأساليب المناسبة التي تتبعها الجامعات في تنظيم عملية قبول الطلبة في برامج الدراسات العليا على اختلافها والعمل على تطويرها.

- **الدراسات العليا**:

هي المرحلة الدراسية التي تلي المرحلة الجامعية الأولى، والتي يتابع فيها الطلبة دراستهم بإشراف أحد أعضاء هيئة التدريس لنيل درجة الماجستير ، ودرجة الدكتوراه، أو ما يعادلها وفق منهج معلوم (سنقر ،١٩٨٥).

- **اقتصاد المعرفة**:

هو الاستثمار الذي يقوم على المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها وابتكارها، وذلك لتحسين نوعية الحياة بمجالاتها المتنوعة، من خلال الإفادة من خدمةٍ

معلوماتيةٍ ثرية، وتطبيقاتٍ تكنولوجيةٍ متطورة ، واستخدام العقل البشري بوصفه رأس مـال ذي قيمـةٍ اقتصاديةٍ عاليـة، وتوظيـف البحـث العلمـي لإحـداث تغـيرات إيجابيـة في المحيط الاقتصادي، ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع المتغيرات الحديثة (عماد الدين ، ٢٠٠٣).

ويمكن تعريفه إجرائياً بأنه ذلك النوع من الاقتصاد القائم على الاستثمار في رأس المال الفكري والذي يعد **لتعليم** والتدريب الجيد من أهم مصادره خاصة التعليم الجامعي.

- **الدراسات السابقة**:

تم تناول الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث الحالي، والتي أجراها الباحثون ورجال الفكر الإداري من قبل، وكان من بين أهم هذه الدراسات ما قام به الزيـود(٢٠٠٠) مـن دراسـةٍ للكشـف عـن تصـورات أعضـاء هيئـة التـدريس لأسس ومعايير القبول في الجامعات الأردنية. وقد أظهرت النتائج وجود رضا بنسبةٍ متوسطة عن أسس القبول المتبعة تعزى لمتغير الجامعة والتفاعل بين الجامعة والخبرة لصالح أعضاء هيئة التدريس، مع عدم وجود فروق في تصوراتهم لتطوير أسس القبول المتبعة، يمكن أن تعزى إلى أي من متغيرات الدراسة.

وركزت دراسة المنيع (٢٠٠٢) على تحديد متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية في السعودية، في ضوء منظورٍ مستقبلي. وتوصلت الدراسة إلى نتائج عن واقع الجامعات السعودية وبعض المقترحات للنهوض بدور هذه الجامعات، ومن هذه النتائج : تدني مستوى الكفاءة الداخلية والخارجية بقبول الطلبة في تخصصات ليس لها حاجة في المجتمع نتيجة الحاجة المتزايدة لطلب الدراسة الجامعية، وزيادة عدد الطالبات في الدراسات العليا على عدد الطلاب الذكور وكذلك بين الخريجين، وتركيز مؤسسات التعليم العالي في المدن الكبرى والتجمعات السكانية الرئيسية، وانخفاض نسبة الطلبة المقبولين في التعليم العالي من فئات الشباب، وارتفاع هذه النسبة بين كبار السن، ووجود خلل في توزيع الطلبة على التخصصات العلمية النظرية والتطبيقية، إذ تزيد نسبةً الملتحقين في التخصصات النظرية بالذات، وتدني نسبة الإنفاق على البحث العلمي، وازدياد الفاقد التعليمي المتمثل في الرسوب والتسرب، وافتقار برامج مؤسسات التعليم إلى التطبيقات العملية، والافتقار إلى استخدام وسائل التدريس الحديثة والتقنيات التكنولوجية، والنقص الواضح في التطور المهني لأعضاء هيئة التدريس، والخلل في التوازن بين التعليم الأكاديمي والتعليم التقني والمهني، وقلة ارتباط مخرجات التعليم العالي باحتياجات التنمية الاجتماعية والمعرفية.

وهدفت دراسة محمد (٢٠٠٤) التوصل إلى مجموعة من معايير الكفاءة التي تفرضها المتغيرات العصرية والتي يمكن استخدامها في الحكم على مدى كفاءة

جامعة أسيوط، وكذلك وضع مخططٍ استراتيجي مقترح لرفع كفاءة نظام التعليم بالجامعة في ضوء المتغيرات العصرية. وطبقت الدراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس والطلبة والقيادات الإدارية بالجامعة، وتوصلت النتائج إلى أن أفراد العينة ككل يجمعون على أن كفاءة العملية التعليمية بالجامعة ليست بالمستوى المطلوب، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم وضوح درجة تحقيق الكفاءة في بعض جوانب العملية التعليمية مثل المقررات الدراسية ونظام القبول والالتحاق ونظام الدراسة. كما أجمع أفراد العينة على انخفاض القدراتٍ والمهارات العملية والعلمية التي يمتلكها خريجو الجامعة. وتوصلت النتائج أيضا إلى ضعف العلاقة المتبادلة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المحلي، وبالتالي ضعف الدور الذي تقوم به جامعة أسيوط في المشاركة بتنمية المجتمع المحلي.

وأجرى عيدروس (٢٠٠٧) دراسة بعنوان: التعليم والمستويات المعيارية في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة واقتصاد المعرفة، حيث هدفت إلى تحديد المستويات المعيارية للتعليم العام والتعليم العالي في ضوء تصور مستقبلي لمواجهة اقتصاد المعرفة. وكانت أهم نتائج الدراسة تتمثل في الحاجة إلى إحداث تغييرٍ ثقافي على مستوى المؤسسات التربوية، وضرورة ربط التعليم بسوق العمل، وأن يركز التعليم على إكساب الطلبة بعض المهارات اللازمة للاقتصاد القائم على المعرفة مثل مهارة التعليم الذاتي والبحث العلمي .

ومن جهةٍ أخرى أشارت دراسة لورانس وتشارلز (Laurence & Charles,2010) إلى أنه على الرغم من المخاوف بشأن معدل التوسع في القبول بالتعليم العالي والمستويات الحالية لبطالة الخريجين، إلا أن اقتصاد المعرفة الذي يعتمد على أنشطة اقتصاد المملكة المتحدة لا يملك وفرة المعروض من الخريجين التي تتواكب مع ما يتطلبه التطور مثل الترويج والتطوير التنظيمي والعلامات التجارية والتي تعتمد بشكلٍ كبيرٍ على أنواع المهارات العامة المكتسبة في الجامعة.

وهدفت دراسة العساف والصرايرة(٢٠١١) إلى تقديم أنموذج مقترح لتطوير إدارة المؤسسة التعليمية في الأردن في ضوء فلسفة إدارة الجودة الشاملة. وقد تمّ استخدام المنهج التحليلي التركيبي الذي يعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات، ثم مقارنتها وتحليلها وتفسيرها، للوصول إلى تعميمات مقبولة، كسبيلٍ للتعرف إلى طبيعة مفهوم إدارة الجودة الشاملة وخصائصها، والاعتبارات الواجبً مراعاتها لتطبيق هذا النهج الإداري في البيئة التربوية. وقد تمكن الباحثان من تقديم أنموذج مقترح لتطوير إدارة المؤسسة التعليمية في الأردن في ضوء فلسفة إدارة الجودة الشاملة، **ويتكون هذا الأنموذج** من ستة عناصر رئيسة هي: تغيير ثقافة المدرسة، والتحول إلى نمط الإدارة التشاركية، وتشكيل مجلس الجودة في المدرسة، والتقييم الذاتي، واعتماد أسلوب القياس المقارن، والتغذية

الراجعة. كما حددت الدراسة بعض الاعتبارات الواجب على الإدارة التربوية والمدرسة مراعاتها عند الأخذ بتطبيق هذا الأنموذج.

وفي محاولة لوضع نموذجٍ مقترحٍ لتطوير مهارات الطلبة في ظل الاقتصاد المعرفي بكلية الإدارة في أكاديمية الدراسات الاقتصادية في اثنين من المراكز الإقليمية بالعاصمة بوخارست ومدينة بياترا نيمت في رومانيا، أشارت نتائج دراسة إيون وأندريا (Ion & Andrea, 2011) إلى أنه على الرغم من تأكيد العديد من الأدبيات التربوية إلى ضرورة اعتماد أساليب تعليمية وتعلمية جديدة ترتكز على تطوير مهارات التفكير الإبداعي والناقد لدى الطلبة، واستخدام التكنولوجيا المناسبة لزيادة الشراكة بين التعليم العالي وسوق العمل من ناحية، والتوافق مع متطلبات مجتمع المعرفة من ناحية أخرى؛ إلا أنه لا يوجد إجماع في تلك الأدبيات نحو نوع الأنشطة والمراحل التي قد تؤدي إلى تطويرٍ مهارات الطلبة لتحقيق كل ما سبق ذكره. كما بينت الدراسة أنه أصبح لزاماً على الجامعات أن تتعاون بانتظامٍ مع المؤسسات البحثية الأخرى المشاركة في شبكات البحوث الدولية من أجل تصميم برامج أكاديمية أفضل لجيلٍ جديدٍ من الطلبة يتوافق مع عصر الاقتصاد المعرفي.

وأجرى الشمري (٢٠١٢) دراسةً هدفت التعرف إلى مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية، ولا سيما من حيث المعوقات وسبل التحسين، حيث تألفت عينة الدراسة من (٦٠٣) من أعضاء هيئة تدريس من جامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود وجامعة القصيم وجامعة حائل وجامعة طيبة في المدينة المنورة. وقام الباحث بتطبيق استبانةٍ لجمع المعلومات، حيث توصل إلى مجموعةٍ من النتائج أهمها مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية الذي كان بدرجةٍ متوسطة؛ إذ جاء بهذا الترتيب: عضو هيئة التدريس في المرتبة الأولى، يليه مجال تجهيز البنية التحتية، ثم مجال التدريس الجامعي. كما أظهرت الدراسة أن هناك (٣٤) معوقاً لتوافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية. كما احتل مجال التدريس الجامعي المرتبة الأولى، وجاء مجال البحث العلمي ومجال خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية في المرتبة الثانية، ومجال القيادة الجامعية في المرتبة الثالثة، تلاه مجال الإبداع والإرشاد الأكاديمي، بينما احتل مجال تجهيز البنية التحتية ومجال عضو هيئة التدريس المرتبة الأخيرة من حيث عدد المعوقات. وكان من أهم سبل التحسين المقترحة من عينة المقابلة تحديث البرامج التعليمية في الجامعات لتلبي متطلبات سوق العمل المستقبلية وتواكب التغيرات المتسارعة.

وطبقت عيد(٢٠١٥) دراسةً هدفت إلى إيجاد استراتيجيةٍ لتأهيل الموارد البشرية لتلبية متطلبات بناء اقتصاد المعرفة في الدول العربية، في ضوء استخدام مدخل

التعليم المستمر. وتم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة؛ إذ تكونت عينة الدراسة من (٤٦١) مفردة. وتألفت أداة الدراسة من (٧٢) فقرة، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي للإجابة عن تساؤلات الدراسة، وذلك من خلال استعراض الأدبيات التي تناولت متغيرات الدراسة بالنقد والتحليل لاستخلاص العناصر التي تحقق أهداف الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة تأهيل الموارد البشرية لتلبية متطلبات بناء اقتصاد المعرفة جاءت متوسطة.

وهدفت دراسة محمد (٢٠١٦) التعرف إلى الوضع الراهن لتطبيق مؤسسات التعليم العالي السوداني لمفاهيم اقتصاد المعرفة في تنمية المجتمع، بالإضافة إلى معرفة التحديات الراهنة التي تؤثر على تكامل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع، مع تقديم رؤية مستقبلية لتطوير الواقع القائم لتلبية حاجات المجتمع استنادا إلى مفاهيم اقتصاد المعرفة. وتكونت عينة الدراسة من (٣٥) عضو هيئة تدريس في بعض الجامعات الحكومية بولاية الخرطوم. وقام الباحث بإعداد استبانةٍ لجمع المعلومات، وتوصل إلى مجموعةٍ من النتائج أهمها: أن الوضع الراهن لتطبيق مفاهيم اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في السودان يشير إلى قصورٍ في الأبعاد الجوهرية لتطبيق هذه المفاهيم وفقاً للمعايير العالمية، وأن مؤسسات التعليم العالي في السودان تساهم إلى حدٍ ما في المحافظة على الهوية الثقافية والقيم الاجتماعية، لكنها لا ترتقي بهذه المساهمة إلى ما يواكب الثورة المعرفية والاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة.

وأجرى العنزي وخليفات (٢٠١٧) دراسةً هدفت إلى اقتراح تصورٍ لتطوير الأداء الوظيفي للمشرفين التربويين في المملكة العربية السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي التطويري، وتم اختيار عينةٍ الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة؛ والتي تألفت من (٧٧٠) مديراً ومعلماً. وأظهرت نتائج الدراسة أن الأداء الوظيفي للمشرفين التربويين في المملكة العربية السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة من وجهة نظر قادة المدارس ومعلميها جاء بدرجةٍ متوسطة، مع عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغيري الخبرة والمركز الوظيفي.

وهدفت دراسة العزيزي والحدابي(٢٠١٨) التعرف إلى واقع اقتصاد المعرفة في الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي، مع تصميم أداة البحث والمتمثلة في استبانةٍ مؤلفةٍ من أربعة مجالات رئيسية هي: البحث والتطوير والابتكار، والتعليم والتدريب، والبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحوكمة. وللتحقق من صدق المحتوى للأداة، قام الباحثان بعرضها على مجموعةٍ من الخبراء والمتخصصين، وللتحقق من صدق البناء للاستبانة من

خلال مؤشر الاتساق الداخلي، قام الباحثان باستخراج معامل ارتباط بيرسون للفقرات مع مجالاتها، ومع الاستبانة ككل، وكذا معامل ارتباط المجال بالأداة ككل، واتضح أن جميع فقرات الاستبانة، وكذا مجالاتها ذات معامل ارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$). وبعد الانتهاء من إجراءات البحث الميدانية، تم تحليل البيانات باستخدام برنامج(SPSS) حيث تمّ حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وذلك لوصف متغيرات البحث. ولمعرفة مستوى درجة التحقق لعبارات ومجالات الأداة، تمّ استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ؛ وذلك لقياس ثبات الأداة، واختبار مان ويتني لقياس الفروق بين أفراد عينة البحث، وفقاً لمتغير نوع الجامعة (حكومية، وخاصة). كما تمّ التوصل إلى النتائج الآتية: تقدير واقع اقتصاد المعرفة بجامعة صنعاء من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها جاء منخفضاً جداً في جميع المجالات باستثناء مجال التعليم والتدريب، فقد جاء بتقدير منخفض، وبالتالي فإن التقدير الإجمالي لجميع المجالات منخفض جداً. أمّا عن تقدير واقع اقتصاد المعرفة بجامعة العلوم والتكنولوجيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها فقد جاء بدرجةٍ متوسطةٍ بصورة إجمالية، وقد حصلت في مجال البحث والتطوير والابتكار على تقدير متوسط، ومجال التعليم والتدريب على تقدير عالٍ، ومجال البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تقدير متوسط، والحوكمة جاءت بتقدير عالٍ، مع وجود فروقٍ دالة إحصائياً بين آراء أفراد عينة البحث لصالح الجامعات الخاصة.

وأجرى الرشيدي والسرحان(٢٠٢٠) دراسةً بهدف بناء دليل إداري تربوي مقترح لتطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي بدولة الكويت. وقد تألف مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي البالغ عددهم (٤٣٧٠) عضوا، في حين تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من (٣٠٠) عضو هيئة تدريس، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، حيث قام الباحثان بعدها بتطوير أداة الدراسة لمعرفة واقع تطبيق اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي. وتضمنت الأداة أربعة مجالات بواقع (٦٥) فقرة. وبعد توزيعها على عينة الدراسة وجمع المعلومات وتحليلها، أشارت النتائج إلى أن واقع تطبيق اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي بدولة الكويت كان متوسطا. كما كشفت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية لواقع تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي، تعزى إلى متغير الجنس على مجالي تكنولوجيا المعلومات، والحاكمية الرشيدة، لصالح الذكور. وأظهرت النتائج كذلك أن الدليل المقترح يتمتع بقدر كافٍ من الملاءمة، واقترحت الدراسة دعوة مؤسسات التعليم العالي إلى تبني الدليل المقترح وتطبيقه وتطويره من خلال التغذية الراجعة.

- **التعقيب على الدراسات السابقة**:

يمكن تلخيص التعقيب على الدراسات السابقة في النقاط المهمة الآتية:

- اشتملت الدراسات السابقة التي تمت مراجعتها على ثلاث عشرة دراسة عربية وأجنبية متنوعة.
- جميع هذه الدراسات السابقة حديثة التطبيق، حيث أجريت خلال العشرين عاما الأخيرة.
- تتفق الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة في إطارها العام وهدفها الرئيس، مثل دراسة الزيود(٢٠٠٠)، ودراسة محمد(٢٠٠٤)، ودراسة عيدروس(٢٠٠٧).
- ركزت الدراسة الحالية على آليات جديدة لقبول طلبة الدراسات العليا في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، وهي بالتالي تتمشى مع ما قام به الزيود (٢٠٠٠)، ودراسة المنيع (٢٠٠٢)، ودراسة الشمري (٢٠١٢ ،) ودراسة العزيزي والحدابي (٢٠١٨).
- تناولت الدراسة الحالية موضوع الاقتصاد المعرفي بالنسبة للجامعات، وهي بالتالي تتفق في هذا التوجه مع دراسة عيدروس (٢٠٠٧)، ودراسة الشمري (٢٠١٢) ، ودراسة عيد(٢٠١٥) ، ودراسة محمد (٢٠١٦) ، ودراسة العنزي وخليفات (٢٠١٧)، ودراسة العزيزي والحدابي(٢٠١٨) ، ودراسة الرشيدي والسرحان(٢٠٢٠).
- تتميز الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة التي تمت مراجعتها، بكونها تهدف إلى معرفة آراء أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية عن آليات جديدة وملائمة لقبول الطلبة بالدراسات العليا في ضوءٍ اقتصاد المعرفة، تماشيا مع التطورات الحديثة في المجتمعات المتطورة، إضافة إلى أن تطبيقها قد حصل في جامعة من بين أكبر الجامعات الأردنية، والتي يزيد عدد أعضاء هيئة التدريس فيها عن التسعماية عضو.

- **الطريقة والإجراءات**:

تشمل الطريقة والإجراءات لهذه الدراسة العناوين الفرعية المهمة الآتية:

- **منهجية الدراسة**:

تحقيقاً لهدف الدراسة، استخدم الباحثان المنهج المسحي التطويري، الذي يعد المنهج الأكثر ملاءمة لمثل هذا النوع من الأبحاث، بالإضافة إلى تطوير الاستبانة كوسيلةٍ لجمع البيانات اللازمة عن متغيرات الدراسة، والعمل على تحليلها إحصائيا للوصول إلى إجاباتٍ منطقيةٍ وموضوعية تتعلق بأسئلة الدراسة.

- **مجتمع الدراسة**:

لقد تألف مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية بكافة فروعها، والبالغ عددهم (٩١٦) عضو هيئة تدريس خلال الفصل الأول من العام الجامعي ٢٠١٩/٢٠٢٠.

• **عينة الدراسة**:

تكونت عينة الدراسة من (٢٢٧) عضو هيئة تدريس تمّ اختيارهم بالطريقة العشوائية من جامعة البلقاء التطبيقية بكافة فروعها، والجدول (١) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها:

جدول (١) : توزيع مجتمع الدراسة حسب متغيرات الدراسة: التخصص العلمي والرتبة الأكاديمية

المستوى العلمي	الفئة	العدد	النسبة المئوية
التخصص العلمي	علوم إنسانية نظرية	١٣١	٥٨٪
	علوم طبيعية تطبيقية	٩٦	٤٢٪
	المجموع	٢٢٧	١٠٠٪
الرتبة الأكاديمية	محاضر	٥٩	٢٦٪
	أستاذ مساعد	٧٨	٣٥٪
	أستاذ مشارك	٥٥	٢٤٪
	أستاذ دكتور	٣٥	١٦٪
	المجموع	٢٢٧	١٠٠٪

• **أداة الدراسة**:

لقد تم تطوير أداة الدراسة من خلال الاستفادة من الأدب السابق المتعلق بالموضوع. ولتحقيق أغراض الدراسة الحالية تمّ استخدام أداة الاستبانة لتحقيق هدف الدراسة وهي عبارة عن آليات مقترحة لقبول طلبة الدراسات العليا في ضوء اقتصاد المعرفة. وتألفت الاستبانة من ثلاثة أبعاد رئيسة هي: (مهارات اقتصاد المعرفة، فنيات تكنولوجيات المعلومات، شروط الالتحاق ببرنامج الدراسات العليا). وقد تم تدريج سلم الاستجابة وفق مقياس ليكرت الخماسي، وعلى النحو الآتي: (موافق بدرجة كبيرة جدا=٥، موافق بدرجة كبيرة=٤، موافق بدرجة متوسطة=٣، موافق بدرجة ضعيفة=٢، معارض=١). وتكونت الأداة من (٢١) فقرة تقيس الآليات المقترحة لقبول طلبة الدراسات العليا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية.

• **صدق أداة الدراسة**: **صدق المحتوى (المحكمين)**

من أجل التحقق من صدق محتوى أداة آليات مقترحة لقبول طلبة الدراسات العليا في ضوء اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية، تمّ عرضها على لجنة من المحكمين وعددهم (١٢) محكماً من المتخصصين في الإدارة التربوية، وأصول التربية، والقياس والتقويم في الجامعات الأردنية، حيث طلب منهم تقييم درجة ملاءمة فقرات الاستبانة لما وضعت لقياسه، ومدى انتمائها للمجال الذي تنتمي إليه، ودرجة وضوح الصياغة اللغوية للفقرات، واقتراح التعديلات المناسبة. وقد تم الأخذ بالفقرات التي حصلت على ٨٣٪ فما فوق من التقييم الإيجابي.

• **ثبات أداة الدراسة**

للتحقق من ثبات أداة الدراسة، قام الباحثان باستخدام طريقتين: الأولى الاختبار وإعادة الاختبار (test – retest)، وذلك عن طريق تطبيق الأداة على

عينةٍ استطلاعيةٍ مكونةٍ من (١٥) عضو من أعضاء هيئة التدريس من خارج عينة الدراسة وبفاصل زمني مدته أسبوعان بين مرات التطبيق. وتمّ حساب معامل الثبات باستخدام معامل ارتباط بيرسون، إذ بلغ مقداره(.٨٨٠، ٨٥٠، .٨٤٠، .٨٣٠) على التوالي لأبعاد الدراسة. والجدول (٢) يوضح ذلك:

جدول (٢): معامل ارتباط بيرسون لأبعاد الدراسة

الرقم	ابعاد الدراسة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١	مهارات الاقتصاد المعرفي	٨٨.	◆٠.٠٠
٢	فنيات تكنولوجيا المعلومات	٨٥.	◆٠.٠٠
٣	شروط الالتحاق ببرنامج الدراسات	٨٤.	◆٠.٠٠
الدرجة الكلية		٨٣.	◆٠.٠٠

◆ دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥)

أما الطريقة الثانية فكانت عبارة عن حساب درجات ثبات كل بُعدٍ من أبعاد الدراسة ومحاورها، والجدول (٣) يوضح قيم كرونباخ ألفا للاتّساق الداخلي لأبعاد الدراسة، إذ تراوحت بين (0.90 – 0.70)، وهي قيم مرتفعة من الثبات.

جدول (٣): قيم الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا لأبعاد الدراسة

الرقم	أبعاد الدراسة	معامل كرونباخ ألفا
١	مهارات الاقتصاد المعرفي	٧٠.
٢	فنيات تكنولوجيا المعلومات	٨٠.
٣	شروط الالتحاق ببرامج الدراسات	٩٠.

- **تصحيح أداة الدراسة**:

لقد تمّ استخدام مقياس ليكرت الخماسي التدريج (Likert)، المكون من خمس درجات للموافقة مرتبة تنازلياً على النحو الآتي: (موافق بدرجة كبيرة جداً=٥، موافق بدرجة كبيرة=٤، موافق بدرجة متوسطة=٣، موافق بدرجة ضعيفة=٢، معارض=١)، وذلك لتطوير آليات مقترحة في ضوء اقتصاد المعرفة لقبول طلبة الدراسات العليا، كما تمّ استخدام التدريج الإحصائي التالي لتوزيع المتوسطات الحسابية، وذلك حسب المعيار الذي قاس كل فقرة:

الدرجة = القيمة العليا للبديل -القيمة الدنيا للبديل

عدد مستويات الدرجة

= ٥ – ١ = ٤ / ٣ = ١.٣٣

درجة منخفضة = ١.٠٠ + ١.٣٣= ٢.٣٣

درجة متوسطة: ٢.٣٤ + ١.٣٣= ٣.٦٧

درجة مرتفعة: ٣.٦٨ + ١.٣٣= ٥.٠١

- **المعالجات الإحصائية**

للإجابة عن أسئلة الدراسة الحالية، تمّ استخدام الأساليب الإحصائية لكل سؤالٍ على حِدة كالآتي:

- فمن أجل الإجابة عن السؤالين الأول والثاني: تمّ استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- ومن أجل الإجابة عن السؤال الثالث: تمّ تطبيق اختبار (ت) للعينات المستقلة(*t-test*).
- ومن أجل الإجابة عن السؤال الرابع: تمت عملية حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على الآليات المقترحة لقبول طلبة الدراسات العليا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية الأردنية. وللتحقق من صدق الآليات المقترحة، تمّ حساب معاملات ارتباط بيرسون بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية على فقرات الآليات المقترحة لقبول طلبة الدراسات العليا.

• نتائج الدراسة ومناقشتها

- **النتائج المتعلقة بالسؤال الأول**:

لقد نص السؤال الأول على الآتي: "ما مهارات الاقتصاد المعرفي اللازمة لقبول الطلبة في برامج الدراسات العليا بجامعة البلقاء التطبيقية الأردنية؟"

وللإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لمهارات اقتصاد المعرفة الواجب توافرها لقبول طلبة الدراسات العليا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية ، والجدول (٤) يبين ذلك:

جدول (٤): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية على درجة أهمية مهارات اقتصاد المعرفة اللازمة لقبول طلبة الدراسات العليا

الرقم	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
١	٢	امتلاك الطلبة مهارات التعامل بفاعلية مع المتغيرات الحديثة في الجامعات.	٤.٨٥	١.٣٧	مرتفعة
٢	٤	أن يكون لدى الطلبة القدرة على سرعة الإبداع التكنولوجي.	٤.٨٠	٩٥.	مرتفعة
٣	٣	أن يمتلك الطلبة مهارات التفكير الناقد.	٤.٨٤	٩٧.	مرتفعة
٤	٧	أن يمتلك الطلبة مهارات التعاون في عمل فرق جماعية.	٣.٨٣	٧٩.	مرتفعة
٥	٨	إن يكون لدى الطلبة المقدرة على توظيف مهارات تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	٣.٧٣	١.١٥	مرتفعة
٦	١	معرفة الطلبة بالتنوع في مصادر الحصول على المعرفة بجميع أنواعها.	٤.٨٩	٩٧.	مرتفعة
٧	٥	أن يمتلك الطلبة مهارات البحث العلمي والتميز بها.	٤.٧٧	١.٣٧	متوسطة
٨	٦	أن يمتلك الطلبة مهارات عقلية عليا كالتطبيق، والتحليل، والتركيب،والتعلم التعاوني).	٤.٧٥	٩٧.	مرتفعة
		الدرجة الكلية	٤.٥٥	١.٠٢	مرتفعة

ويلاحظ من الجدول السابق (٤) أن مهارات اقتصاد المعرفة اللازم توافرها لدى الطلبة لقبولهم في برامج الدراسات العليا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس جاءت بدرجة مرتفعة، بمتوسطٍ حسابي (٤.٥٥) وانحرافٍ معياري (١.٠٢)، وقد جاءت بالمرتبة الأولى الفقرة (٦)، التي تنص على: "معرفة الطلبة بالتنوع في مصادر الحصول على المعرفة بجميع أنواعها"، وذلك بمتوسطٍ حسابي (٤.٨٩) وانحرافٍ معياري (.٩٧٠) وبدرجةٍ مرتفعة، تليها الفقرة (١) بالمرتبة الثانية"، والتي تنص على: "امتلاك الطلبة مهارات التعامل بفاعلية مع المتغيرات الحديثة في الجامعات."، بمتوسطٍ حسابي (٤.٨٥) وانحرافٍ معياري (١.٣٧) وبدرجةٍ مرتفعة، وجاءت بالمرتبة قبل الأخيرة الفقرة(٤) التي تنص على: "أن يمتلك الطلبة مهارات التعاون في عمل فريق جماعي"، بمتوسطٍ حسابي (٣.٨٣) وانحرافٍ معياري (.٧٩٠) وبدرجةٍ مرتفعة، وجاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة (٥) التي تنص على: "أن يكون لدى الطلبة المقدرة على توظيف مهارات تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، بمتوسطٍ حسابي (٣.٧٣) وانحرافٍ معياري (١.١٥) وبدرجة مرتفعة.

وهذا يشير بلا شكٍ إلى أنه في برامج الدراسات العليا مسؤولية الطالب في الاعتماد على نفسه بدلاً من اعتماده على المدرس تبقى كبيرة، حيث تقع على عاتقه القيام بأنشطة الحوار والمناقشة والبحث واقتراح المشكلات التربوية والعمل على حلها، كما يقتضي من الطالب أن يكون على تعاونٍ تام مع مشرفيه وزملائه في المناقشة من حيث تبادل المعلومات العلمية المتنوعة. وقد اختلفت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الشمري (٢٠١٢) ، التي أكدت على أن توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية كان بدرجةٍ متوسطة، ومع نتائج دراسة العزيزي والحدابي(٢٠١٨) ، التي أظهرت أن واقع الإقتصاد المعرفي داخل الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة كان منخفضاً جداً، كما اختلفت أيضاً مع نتائج دراسة الرشيدي والسرحان(٢٠٢٠) ، التي بينت أن واقع تطبيق اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي بدولة الكويت كان متوسطاً.

- **النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني**:

لقد نص السؤال الثاني من أسئلة الدراسة الحالية على الآتي: "ما فنيات تكنولوجيا المعلومات اللازمة لقبول الطلبة في برامج الدراسات العليا بجامعة البلقاء التطبيقية الأردنية؟"

وللإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لأهمية فنيات تكنولوجيا المعلومات اللازمة لقبول طلبة الدراسات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة البلقاء التطبيقية ، والجدول رقم (٥) يوضح ذلك:

جدول (٥): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية على درجة أهمية فنيات تكنولوجيا المعلومات اللازمة لقبول طلبة الدراسات

الرقم	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
١	٥	معرفة الطلبة بأساسيات الحاسوب والقدرة على إجراء التعديلات على الحاسوب من (إضافة، حذف، تنسيق، طباعة،تعقب المتغيرات).	٤.٥٣	٨٢.	مرتفعة
٢	٢	أن يمتلك الطلبة القدرة على استخدام الانترنت بشكل جيد.	٤.٦٩	٨٧.	مرتفعة
٣	١	أن يمتلك الطلبة مهارات البحث الالكتروني(الدوريات الالكترونية العربية والأجنبية ، وقواعد البيانات).	٤.٧٦	٨١.	مرتفعة
٤	٣	أن يتقن الطلبة استخدام الدوريات الالكترونية.	٤.٦٨	٨٦.	مرتفعة
٥	٤	امتلاك الطلبة المعرفة في استخدام الأجهزة المختلفة التي لها علاقة بالحاسوب.	٤.١٣	١.٠٧	مرتفعة
		الدرجة الكلية	٤.٥٥	٦٤،	مرتفعة

ويتبين من الجدول السابق (٥)، أن درجة أهمية مجال فنيات تكنولوجيات المعلومات اللازمة لقبول طلبة الدراسات العليا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية جاءت بدرجة مرتفعة، وبمتوسطٍ حسابي (٤.٥٥) وانحرافٍ معياري (٦٤.). وقد جاءت بالمرتبة الأولى الفقرة (٣) التي تنص على: "أن يمتلك الطلبة مهارات البحث الالكتروني(الدوريات الالكترونية العربية والأجنبية ، وقواعد البيانات)." بمتوسطٍ حسابي (٤.٧٦) وانحرافٍ معياري (٨١.) وبدرجة مرتفعة، يليها الفقرة (٢) بالمرتبة الثانية، والتي تنص على: " أن يمتلك الطلبة القدرة على استخدام الانترنت بشكلٍ جيد" بمتوسطٍ حسابي" (٤.٦٩) وانحرافٍ معياري (٨٧.) وبدرجة مرتفعة. أما الفقرة التي جاءت بالمرتبة قبل الأخيرة فهي الفقرة الخامسة التي تنص على: "امتلاك الطلبة المعرفة في استخدام الأجهزة المختلفة التي لها علاقة بالحاسوب"، وذلك بمتوسطٍ حسابي (٤.١٣) وانحرافٍ معياري (١.٠٧)، وجاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة الأولى التي تنص على: " معرفة الطلبة بأساسيات الحاسوب والقدرة على إجراء التعديلات على الحاسوب من (إضافة، وحذف، وتنسيق، وطباعة، وتعقب المتغيرات)." وذلك بمتوسطٍ حسابي (٤.٥٣) وانحرافٍ معياري (٨٢،) وبدرجة مرتفعة.

ويظهر من كل ذلك مدى أهمية امتلاك الطلبة لفنيات تكنولوجيا المعلومات، نظراً للانفجار المعرفي والمعلوماتي الذي غزا العالم بقوة منذ فترةٍ من الوقت، والذي انتشر عبر وسائل الاتصال التكنولوجي من خلال مواقع علمية محكمة ودوريات الكترونية ومواقع للجامعات العالمية، والذي يستوجب من الطلبة امتلاكها للبحث عن هذه المعرفة من بين هذه المصادر المتاحة لهم، بالإضافة إلى أهمية المهارات الفنية التكنولوجية في إخراج البحوث في صورتها النهائية بشكلٍ متسق ومرتب يعكس الصورة العلمية التي تحتويه. وقد اتفقت نتائج الدراسةً الحالية في هذا الصدد مع نتائج دراسة المنيع (٢٠٠٢) ، التي أظهرت افتقار

الجامعات السعودية إلى استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة، وكذلك مع نتائج دراسة محمد (٢٠١٦) التي أكدت بأن الجامعات السودانية لا ترتقي في مساهماتها بما يواكب الثورة المعرفية والاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة.

- **النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث**:

ينص هذا السؤال على الآتي: "هل توجد فروقٌ ذات دلالةٍ إحصائيةٍ عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$٠.٠٥) بين متوسطات إجابات العينة لسياسات القبول في الدراسات العليا بجامعة البلقاء التطبيقية الأردنية، تعزى لمتغير (التخصص العلمي، والرتبة الأكاديمية).

وللإجابة عن هذا السؤال، تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في الآليات المقترحة لقبول طلبة الدراسات العليا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية الأردنية، تعزى لمتغير التخصص العلمي. كما تم أيضاً تطبيق اختبار (ت) الإحصائي(t-test)، كما يتضح من الجدول (٦) الآتي:

جدول (٦): نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لدلالة الفروق على الآليات المقترحة لقبول طلبة الدراسات العليا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة البلقاء التطبيقية الأردنية، تعزى لمتغير التخصص العلمي

المجال	التخصص العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
مهارات اقتصاد المعرفة	إنسانية نظرية	١٣١	٤.٦٩	٥٤.	٢.١٩	◆٠٤٦.
	طبيعية تطبيقية	٩٦	٤.٤٤	٥١.		
فنيات تكنولوجيا المعلومات	إنسانية نظرية	١٣١	٤.٥٢	٧٥.	٣.٠٣	◆٠٠٣.
	طبيعية تطبيقية	٩٦	٤.١٧	٤٧.		
شروط الالتحاق	إنسانية نظرية	١٣١	٤.٩٢	٦١.	٢.٤٧	◆٠١٢.
	طبيعية تطبيقية	٩٦	٤.٦٤	٦٧.		
الدرجة الكلية	إنسانية نظرية	١٣١	٤.٧١	٣٤.	١.٦٩	◆٠١٠.
	طبيعية تطبيقية	٩٦	٤.٤١	٢٨.		

◆ دال إحصائياً عن عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$٠.٠٥)

وتشير النتائج في الجدول السابق (٦)، إلى وجود فروقٍ ذات دلالةٍ إحصائيةٍ عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$٠.٠٥) لدرجة آليات مقترحة لقبولٍ طلبة الدراسات العليا في ضوء اقتصاد المعرفة، وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية الأردنية، تعزى لمتغيرٍ التخصص العلمي، إذ بلغت قيمة (ت) المحسوبة (١.٦٩)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$٠.٠٥). كما أظهرت النتائج أيضاً وجود فروقٍ ذات دلالة إحصائية في مجالات الدراسة جميعها

(مهارات اقتصاد المعرفة، فنيات تكنولوجيا المعلومات، وشروط الالتحاق)، إذ بلغت قيمة (ت) المحسوبة (٢.١٩) و(٣.٠٣) (٢.٤٧) وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥)، وكانت الفروق في الوقت ذاته لصالح التخصصات الإنسانية النظرية. ويمكن تفسير نتائج هذه الدراسة بأن أعضاء هيئة التدريس يهتمون بمجال البحوث العلمية التربوية التي تحتاج إلى مهارات البحث العلمي ولا سيما عند البحث عن المصادر وفنيات استخدام الحاسوب، وذلك من أجل إخراج البحث وفق شروطٍ ومعايير البحوث العلمية المحكمة، أكثر من زملائهم من أعضاء هيئة التدريس في التخصصات العلمية التي تمتاز بحوثهم بالتطبيقية وإجراء التجارب لإثبات وتعميم البحوث التي هم بصدد إجرائها. كما تمّ أيضاً حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على الآليات المقترحة لقبول طلبة الدراسات العليا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية، تُعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية، كما تم تطبيق اختبار (ت)(t-test). ويظهر الجدول (٧) ذلك:

جدول (٧): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد الدراسة على الآليات المقترحة لقبول طلبة الدراسات العليا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة البلقاء التطبيقية، تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية

المجال	السنة الدراسية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مهارات اقتصاد المعرفة	محاضر	٥٩	٢.٧٨	٥٤.
	أستاذ مساعد	٧٨	٢.٨٢	٥٠.
	أستاذ مشارك	٥٥	٢.٩٣	٤٤.
	أستاذ دكتور	٣٥	٢.٩١	٤٩.
فنيات تكنولوجيا المعلومات	محاضر	٥٩	٢.٥٣	٦٠.
	أستاذ مساعد	٧٨	٢.٥٧	٥١.
	أستاذ مشارك	٥٥	٢.٦٢	٤٨.
	أستاذ دكتور	٣٥	٢.٦٦	٦٤.
	محاضر	٥٩	٢.٩٢	٤٩.
	أستاذ مساعد	٧٨	٢.٩٢	٥٩.
	أستاذ مشارك	٥٥	٣.٠٢	٤٨.
	أستاذ دكتور	٣٥	٢.٩٩	٥٤.
الدرجة الكلية	محاضر	٥٩	٢.٩٢	٤٩.
	أستاذ مساعد	٧٨	٢.٩٢	٥٩.
	أستاذ مشارك	٥٥	٣.٠٢	٤٨.
	أستاذ دكتور	٣٥	٢.٩٩	٥٤.

◆ دال احصائياً عن عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥)

وتشير نتائج الجدول (٧) أن هناك فروقاً ظاهرية بين تقديرات أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية وعلى جميع مجالات الدراسة والدرجة الكلية. وللكشف عن مستوى الدلالة الإحصائية الفعلية، فقد تم استخدام تحليل التباين الأحادي لمجالات الدراسة والدرجة الكلية، والجدول (٨) يوضح ذلك:

جدول (٨): تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين تقديرات أفراد عينة الدراسة على الآليات المقترحة لقبول طلبة الدراسات العليا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية، تُعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
مهارات اقتصاد المعرفة	بين المجموعات	٥٤١.	٣	١٨٠.	١.٧٢٦	◆٠٥٣.
	داخل المجموعات	٣٥.٥٠٤	٢٢٣	٢٤٨.		
	المجموع	٣٦.٠٤٥	٢٢٦			
فنيات تكنولوجيا المعلومات	بين المجموعات	٣٥٣.	٣	١١٨.	٢.٣٦١	٠٦١.
	داخل المجموعات	٤٦.٥٤٤	٢٢٣	٣٢٥.		
	المجموع	٤٦.٨٩٧	٢٢٦			
الآليات المقترحة	بين المجموعات	٢٨٧.	٣	٠٩٦.	٢.٣٤١	◆٠٠١.
	داخل المجموعات	٤٠.٠٣٠	٢٢٣	٢٨٠.		
	المجموع	٤٠.٣١٧	٢٢٦			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	٠٥٩.	٣	٠٢٠.	٢.٠٧٠	◆٠٠٣.
	داخل المجموعات	٤٠.٣٠٣	٢٢٣	٢٨٢.		
	المجموع	٤٠.٣٦٢	٢٢٦			

وتشير النتائج في الجدول السابق (٨) إلى وجود فروقٍ ذات دلالةٍ إحصائيةٍ عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٠٥) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة على جميع مجالات الدراسة وبين الدرجة الكلية، تُعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية، باستثناء مجال فنيات تكنولوجيا المعلومات، إذ أشارت النتائج في هذه الحالة إلى عدم وجود فروقٍ ذات دلالةٍ إحصائيةٍ عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٠٥). ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى أن الرتبة الأكاديمية تعني إدراك مدى أهمية امتلاك مهارات البحث العلمي وفنياته وفق متطلبات اقتصاد المعرفة والذي يواكب تطورات العصر التكنولوجي، والتي يستخدمها في إجراء البحوث العلمية التي ستبقى ملازمة له طوال فترة التحاقه ببرامج الدراسات العليا، بل وأثناء العمل في مجال التدريس الجامعي. وقد تطابقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة محمد (٢٠٠٤)، والتي كان هدفها التوصل إلى مجموعة من معايير الكفاءة التي تفرضها المتغيرات العصرية والممكن استخدامها في الحكم على مدى كفاءة جامعة أسيوط، وكذلك وضع تخطيطٍ استراتيجي مقترح لرفع كفاءة نظام التعليم بالجامعة في ضوء المتغيرات العصرية. كما اتفقت تلك النتيجة مع نتائج دراسة (الزيود، ٢٠٠٠) والتي هدفت الكشف عن تصورات أعضاء هيئة التدريس لأسس ومعايير القبول في الجامعات الأردنية. وقد أظهرت النتائج وجود رضا بنسبةٍ متوسطةٍ عن أسس القبول المتبعة حاليا، تعزى لمتغير الجامعة والتفاعل بين الجامعة والخبرة، ولصالح أعضاء هيئة التدريس.

كما تمّ تطبيقٍ اختبار شيفيه للمقارنات البعدية بين تقديرات أفراد عينة الدراسة، وذلك تبعا لمتغير الرتبة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية الأردنية، وجاءت النتائج كما في الجدول (٩) الآتي:

جدول (٩): نتائج اختبار شيفية للمقارنات البعدية بين تقديرات أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية

الرتبة الأكاديمية	محاضر	أستاذ مساعد	أستاذ مشارك	أستاذ دكتور
محاضر	–	٠.٠٤٧*	٠.٠٠٠*	٠.٣٠٤
أستاذ مساعد	–	–	٠.٠٦٤	٠.٠٧٤
أستاذ مشارك	–	–	–	٠.٠٦٥
أستاذ دكتور	–	–	–	–

*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

ويلاحظ من الجدول السابق (٩) أن هناك فروقاً ذات دلالةٍ إحصائيةٍ عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠.٠٥$) لصالح رتبة الأستاذ المشارك ورتبة الأستاذ المساعد، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن أعضاء هيئة التدريس في هاتين الرتبتين الأكاديميتين يسعون جاهدين للوصول إلى الرتبة الأعلى، فيعملون على أهمية امتلاك الفرد لمهارات البحث العلمي والتي تعينه على إجراء البحوث بكل إتقان أكثر من أقرانهم ممن هم برتبة أستاذ لأنهم وصلوا بالفعل إلى الرتبة الأكاديمية الأعلى، فيؤكد أصحاب الرُتب الأكاديمية الأدنى على أهمية الآليات المقترحة والمهارات والفنيات لمعرفتهم مدى أهميتهم لحياة الطالب الملتحق ببرامج الدراسات العليا في الجامعة.

- **النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع**:

ينص السؤال الرابع من أسئلة الدراسة الحالية على الآتي: "ما الآليات المقترحة لقبول طلبة الدراسات العليا في ضوء اقتصاد المعرفة، وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية الأردنية؟. ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال، تمت عملية حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على الآليات المقترحة لقبول طلبة الدراسات العليا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية الأردنية، كما يوضح ذلك الجدول (١٠) الآتي:

الجدول (١٠): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على الآليات المقترحة لقبول طلبة الدراسات العليا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية

الرقم	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
١	٢	أن يخضع الطلبة لاختبار قبول في مهارات اقتصاد المعرفة.	٤.٤٥	١.١١	مرتفعة
٢	٧	الحصول على شهادة قيادة الحاسوب(ICDL).	٣.٧١	٤٥.	مرتفعة
٣	٤	أن يقدم الطلبة اختبار في تقنيات الحاسوب يقاس فيه قدرتهم على استخدام مهارات الحاسوب جميعها.	٤.٣٠	٩٧.	مرتفعة
٤	٣	اجتياز اختبار قبول في مادة اللغة العربية.	٣.٨٠	٦٣.	مرتفعة
٥	٦	الحصول على شهادة القوة في اللغة الانجليزية(TOFEL).	٤.٤٤	١.٠٣	مرتفعة
٦	٨	أن يكون الطالب حاصلا على معدل جيد جدا فما فوق في مادة القياس والتقويم.	٣.٧١	٤٥.	مرتفعة
٧	٥	اجتياز اختبار قبول عبارة عن منافسة مفتوحة وعلى درجة عالية جدا من الانتقائية.	٣.٨٢	٤٠.	مرتفعة
٨	١	أن يقدم الطلبة بحثا علميا على شكل ورقة بحثية في مجال تخصصهم الذي يرغبون في دراسته.	٤.٥٨	٦٢.	مرتفعة
		الدرجة الكلية	٤.١٠	٤٥.	مرتفعة

◆ دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠.٠٥$)

ويتضح من الجدول السابق (١٠) أن أهمية الآليات المقترحة ببرامج الدراسات العليا في جامعة البلقاء التطبيقية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس جاءت بدرجة مرتفعة، وبمتوسطٍ حسابي (٤.١٠) وانحرافٍ معياري (.٤٥)، كما جاءت بالمرتبة الأولى الفقرة (٨) التي تنص على: " أن يقدم الطلبة بحثاً علمياً على شكل ورقةٍ بحثيةٍ في مجال تخصصهم الذي يرغبون في دراسته." بمتوسطٍ حسابي (٤.٥٨) وانحرافٍ معياري (.٦٢٠)، يليها الفقرة (١) التي تنص على:" أن يخضع الطلبة لاختبار قبول في مهارات اقتصاد المعرفة." بمتوسطٍ حسابي" (٤.٤٥) وانحرافٍ معياري (١.٠١١). أما الفقرة التي جاءت بالمرتبة الأخيرة فهي الفقرة (٢)، التي تنص على: "الحصول على شهادة قيادة الحاسوب(ICDL)." بمتوسطٍ حسابي (٣.٧١) وانحرافٍ معياري (.٤٥٠)، والفقرة (٦) التي تنص على: " أن يكون الطالب حاصلا على معدل جيد جدا فما فوق في مادة القياس والتقويم "، بمتوسطٍ حسابي (٣.٧١) وانحرافٍ معياري (.٤٥٠). وللتحقق من صدق الآليات المقترحة، تمّ حساب معاملات ارتباط بيرسون بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية على فقرات الآليات المقترحة لقبول طلبة الدراسات العليا، والجدول (١١) يوضح إحصائيا ذلك:

جدول (١١): معاملات ارتباط بيرسون بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية

المجال	الإحصائي	معاملالارتباطبينالمبدأ أوالمقياسالكلي
مهارات اقتصاد المعرفة	قيمة معامل الارتباط	٧٣٠.
	الدلالة الإحصائية	٠.٠٠٠◆
فنيات تكنولوجيا المعلومات	قيمة معامل الارتباط	٥١٠.
	الدلالة الإحصائية	٠.٠٠٠◆
الآليات المقترحة	قيمة معامل الارتباط	٥٨٠.
	الدلالة الإحصائية	٠.٠٠٠◆

◆ دال عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq$ ٠.٠٥).

وقد أظهرت النتائج التي يوضحها الجدول السابق (١١)، أن قيم معاملات ارتباط بيرسون بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية على الآليات المقترحة لقبول طلبة الدراسات العليا، تراوحت بين (٠.٨١٠ – ٠.٦٤٧)، وأن جميع معاملات الارتباط تلك دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq$ ٠.٠٥). وقد تطابقت نتائج هذه الدراسة مع بعض نتائج كل من دراسة عيدروس (٢٠٠٧) والتي هدفت إلى تحديد المستويات المعيارية للتعليم العام والتعليم العالي في ضوء تصورٍ مستقبلي لمواجهة اقتصاد المعرفة، كما اتفقت أيضاً مع نتائج دراسة محمد (٢٠٠٤) التي ركزت على التوصل إلى مجموعة من معايير الكفاءة التي تفرضها المتغيرات العصرية والتي يمكن استخدامها في الحكم على مدى كفاءة جامعة أسيوط، وكذلك وضع تخطيط استراتيجي مقترح لرفع كفاءة نظام التعليم بالجامعة في ضوء المتغيرات العصرية المختلفة.

- **التوصيات**:

بناءً على ما أفرزته الدراسة الحالية من نتائج، يطرح الباحثان التوصيات الآتية:

- اعتماد معايير القبول المقترحة في الجامعات الأردنية لقبول طلبة الدراسات العليا.
- وضع واعتماد معايير ثابتة في قبول طلبة الدراسات العليا بجامعة البلقاء التطبيقية في ضوء اقتصاد المعرفة.
- السعي الجاد نحو توفير متطلبات اقتصاد المعرفة لقبول الطلبة في برامج الدراسات العليا، باعتبارها تواكب التطورات الجديدة في مجالات البحث العلمي.
- إدخال برامج فنية ومهارية في المقررات التدريسية لبرامج الدراسات العليا من أجل تنمية مهارات الطلبة البحثية وفنيات اقتصاد المعرفة.
- إلزام الطلبة بإجراء البحوث العلمية في كل الفصول الدراسية بعد الالتحاق ببرنامج الدراسات العليا.
- ضرورة أن تلعب الجامعات دوراً أكبر بانتقاء الطلبة الذين يتقدمون للدراسة فيها، ويفضل تشكيل مكاتب خاصة للقبول ولجان خاصة بمقابلة الطلبة وانتقائهم وفق ضوابط وشروط معروفة ومعلنة للجميع.
- إن أية سياسة قبول ناجحة لا بد إن تضمن انتقاء أكفأ العناصر وأن تلبي احتياجات المجتمع من الأطر العلمية في جميع الاختصاصات الأكاديمية.
- إجراء دراسة ميدانية تدور حول اقتراح آليات جديدة لتعيين أعضاء هيئة التدريس مستقبلاً في برامج الدراسات العليا بجامعة البلقاء التطبيقية الأردنية، في ضوء اقتصاد المعرفة، من وجهة نظر عمداء الكليات **والمسؤولين** الكبار في الجامعة.

- **المراجع**:

- **أولاً: المراجع العربية**:

- حبشى، محمد مصطفى(٢٠٠٠)."سياسات التعليم العالي: إدارة وتمويل". ورقةعمل مقدمة للدورة الثالثة والثلاثين لمجلس اتحاد الجامعات العربية ، الجامعة اللبنانية، بيروت.
- الرشيدي، فواز، والسرحان، خالد(٢٠٢٠) " دليل إداري تربوي مقترح لتطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت". **المجلة الأردنية في العلوم التربوية**، ١٦ (٤)، ٤٨٩- ٥٠٣.
- الرشيد، عبدالله الأحمد وآخرون (١٩٩٠). "معاييراستحداث الدراسات العليا في جامعات الدول الأعضاء في مكتب التربية العربي لدول الخليج". مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.
- زاهر، ضياءالدين(١٩٩٨)."الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئةالتدريس بجامعات الخليج العربي". الرياض : مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- الزيود، ماجد (٢٠٠٠). "مستوى رضا أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم التربوية عن أسس ومعايير القبول في الجامعات الأردنية الرسمية وتصوراتهم لتطويرها. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد/ الأردن.

- سنقر، صالحة(١٩٨٤). "الدراسات العليا في الجامعات العربية" المركز العربي لبحوث التعليم العالي ،كانون الأول(ديسمبر)، دمشق.
- الشمري، خالد أحمد(٢٠١٢). " مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية: المعيقات وسبل التحسين". أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد/الأردن.
- الشيخ، عمر(٢٠٠١). سلسلة الدراسات التقويمية لبرنامج لتطوير التربوي، تقويم برنامج المناهج والكتب المدرسية، وزارة التربية والتعليم، الأردن، عمان.
- طناش، سلامة يوسف (٢٠٠٣). "مظاهر الجودة في مؤسسات التعليم العالي"، ورقة بحث غير منشورة. عمان: الجامعةالأردنية، ٤٩ ص.
- عبد الموجود عزت (١٩٩٤) "الدراسات العليا: طبيعتها وأدارتها". **مجلة إتحاد الجامعات العربية**، عدد خاص، ٢٣٢-٢٧٠.
- العزيزي، محمود عبده، والحدابي، داود(٢٠١٨). "واقع اقتصاد المعرفة في الجامعات اليمنية، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس : دراسة ميدانية في جامعتي صنعاء، والعلوم والتكنولوجيا اليمنية". **المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي**، ١١(٣٣)، ٩٧-١٢٥.
- العساف، ليلى، والصرايرة، خالد أحمد(٢٠١١). "أنموذج مقترح لتطوير إدارة المؤسسة التعليمية في الأردن في ضوء فلسفة إدارة الجودة الشاملة". **مجلة جامعة دمشق**، ٢٧(٣ و ٤)، ٥٨٩-٦٤٤).
- عماد الدين ، منى مؤتمن (٢٠٠٣) . "نحو رؤية حديثة للبحث التربوي في مجتمع الاقتصاد المعرفي: دراسة مقدمة إلى إدارة البحث والتطوير التربوي في المملكة الأردنية الهاشمية ، أيلول(سبتمبر).
- عمار ، حامد (١٩٨٧). "التعليم العالي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية". **دراسات تربوية**، ٢(٨)، ٦٠-٨٨.
- العنزي، رافع، وخليفات، عبد الفتاح(٢٠١٨). "واقع الأداء الوظيفي للمشرفين التربويين في المملكة العربية السعودية، في ضوء اقتصاد المعرفة، من وجهة نظر قائدي المدارس ومعلميها". **المجلة التربوية الأردنية**، ٣(١)، ٥٣-٧٨.
- عيد، هالة فوزي(٢١٧). "تأهيل الموارد البشرية لتلبية متطلبات بناء اقتصاد المعرفة في الدول العربية في ضوء استخدام مدخل التعليم المستمر". مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، ٨(٢)، ١٢٩-١٤٨.
- عيدروس، عزيزة عبدالرحمن (٢٠٠٧)."التعليم العالي والمستويات المعيارية في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة واقتصاد المعرفة: دراسة تحليلية". **المجلة التربوية**، ٢٢(٨٥)، ١٣٥-٢٠٣.
- القضاة، علي (٢٠٠٤). "اقتصاد المعرفة"، **مجلة أبحاث اليرموك للعلوم الإنسانية**، العدد ٨٥ص ص ٢-٣١.
- محمد، عبدالمنعم حسين بابكر(٢٠١٦)." مفاهيم الاقتصاد المعرفي في مؤسسات التعليم العالى ودورها في تنميه المجتمع السودانى (رؤية مستقبلية)". **مجلة جرش للبحوث والدراسات**، ١٧(١)، ٥٥-٧٣.
- محمد، ماهر أحمد (٢٠٠٤). "كفاءة التعليم الجامعي في ضوء بعض المتغيرات العصرية : دراسة تقويمية لجامعة أسيوط". رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أسيوط، مصر.
- المنيع-، محمد (٢٠٠٢). "متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية". بحث مقدم للندوة الدولية حول الرؤى المستقبلية للاقتصاد السعودي ، ١٧ شعبان ١٤٢٣ ه، وزارةالتخطيط، الرياض.

- **ثانياً: المراجع الأجنبية**:

- Laurence, H. & Charles, L. (2010). "Shaping up for innovation: Are we delivering the right skills for the 2020 knowledge economy?" Available at:http://www.theworkfoundation.com/Assets/Docs/ Publications /262_Shaping_up_for_Innovation pdf.

- Ion, P. &Andreea, Z.(2011). "A possible model for developing students' skills within the knowledge-based economy". **Amfiteatru Economic**, XIII (30), 482-496.
- Maniglio Francesco(2018)." The global transformation of university in the economy of knowledge paradigm". **Italian Journal of Sociology of Education**, 10(2), 137-154.
- Temple, Paul (2013). **Universities in the Knowledge Economy Higher education organization and global change**. London: Routledge Publishing Company.

❋❋❋❋❋❋❋